

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيئتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٠/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح النميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / محمد زيدان فريس .

المميز عليه - المدعي عليه - / محافظ واسط / إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي غازي كطوف هاشم .

الإدعاء /

ادعى المدعي (المميز) أمام مجلس الانضباط العام انه بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٥ تم تعيينه قائممقام قضاء الصويرة بموجب الامر الاداري الصادر من محافظة واسط/الافراد والمرفق (٨٢٤٦) استناداً الى ما جاء بكتاب وزارة البلديات والانغال العامة وقرار المجلس البلدي في قضاء الصويرة ، وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ تم اعتقاله من القوات الامريكية وتم سحب يده من الوظيفة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠ بموجب كتاب محافظة واسط المرقم (٢٣٠١١) ثم تم الغاء سحب اليد بموجب كتاب محافظة واسط (١٠٨٤) في ٢٠١٠/٢/٩ وبتاريخ ٢٠١٠/١١/١ تم اطلاق سراحه من محكمة تحقيق الصويرة ، وعند مراجعته الى محافظة واسط بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٠ تبين تعيين قائممقام قضاء الصويرة وعدم صرف مستحقته بحجة انه موظف في مصرف رافدين الصويرة وان تعيين قائممقام قضاء الصويرة ليس له صفة قانونية وان المجلس البلدي لم يقله واستند في التعيين الى كتاب محافظة واسط الذي الغى سحب اليد اقام المدعي (المميز) دعواه بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ طالباً الشكوى لإعادته الى الوظيفة وإعادة كافة مستحقته ، ثم نظم المدعي بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ ، وبتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ قرر مجلس الانضباط العام وبعدد الاضبارة المرقمة (٢٠١١/م/١٠٢٥) احالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي . ونتيجة المرافعة الحضورية الغنية قررت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ وبعدد اضبارة (٢٠١٢/ق/٤٣) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي من التاحية الشكلية .

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

طعن التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/٧
طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والعداولة من المحكمة الاتحادية العليا
وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله
شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون لان
محكمة القضاء الاداري ردت الدعوى المرقمة ٤٣/ق/٢٠١٢ شكلاً معللة قرارها بان يشترط
قبل تقديم الطعن الى محكمة القضاء الاداري ان يتظلم صاحب الطعن لدى الجهة الادارية
المختصة التي عليها ان تبت في التظلم وفقاً للقانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل
التظلم لديها وعند عدم البت في التظلم او رفضه تقوم محكمة القضاء الاداري بتسجيل
الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني كما قضت بذلك الفقرة (و) من البند (ثانياً) من
المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل دون ان
تلاحظ ان الدعوى كانت قد اقيمت امام مجلس الانضباط العام بعدد (١٠٢٥/م/٢٠١١)
واحييت الى محكمة القضاء الاداري للبت فيها اختصاصاً ، فكان على المحكمة ان تؤجل
الدعوى لفترة مناسبة وتتيح للمدعي حق التظلم من القرار ثم تمضي بنظر الدعوى حيث ان
التظلم الوارد في المادة (٧) انفاً يقتصر على الطعون المقدمة مباشرة الى محكمة القضاء
الاداري التي استقرت على هذا النهج في قضائنها وعليه قرر نقض الحكم المميز من هذه
الجهة واعادة اضبارة الدعوى الى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً
للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/٩/٢٠١٢ .

مدحت محمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا